بشراكة

الملتقى الوطني الثالث للديمقراطية التشاركية والتشاور العمومي

دورة 3

بمناسبة : الأسبوع الدولي للحكومات المنفتحة

تحت شعار:

"شراكة الحكومة المنفتحة: رافعة للجهوية المتقدمة ومدخل لتعزيز ريادة الانفتاح بالمغرب وإفريقيا"

تطوان - المغرب 23 - 24 ماي 2025

أرضية

رسخ دستور المملكة المغربية، لسنة 2011، من خلال اختيار لا رجعة فيه، دعائم دولة ديموقراطية حديثة يسودها الحق والقانون، وتقوم على المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

ولقد أطلقت الوثيقة الدستورية، باعتبارها أسمى قانون، دينامية غير مسبوقة لتعزيز الديموقراطية التشاركية، وآلياتها، ببلادنا، حيث حث الفصل13 على **إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية، وتفعيلها، وتنفيذها، وتقييمها** ونص الفصل 14 على ممارسة المواطنات والمواطنين حق تقديم ملتمسات التشريع، بينما نص الفصل 15 على حق تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، وصولا إلى الفصل 139 الذي يحث مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، على وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها. مع إمكانية أن يقدم المواطنون والمواطنات والجمعيات عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله.

وانسجاما مع هذه الغايات الدستورية الفضلى، جاءت القوانين التنظيمية اللاحقة، رقم 44.14 و64.14 المتعلقة بتحديد شروط وكيفية ممارسة حق العرائض والملتمسات، لتعزز عمليا آليات الديمقراطية التشاركية. فيما تكفلت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية (111.14) المتعلق بالجهات، و (112.14) المتعلق بالعمالات والأقاليم و(113.14) المتعلق

بالجماعات، بتحديد كيفية تأسيس الهيئات الاستشارية وهيئات التشاور العمومي على المستوى الترابي.

وقد شكل هذا التحول المبتكر في العلاقة بين الدولة والمجتمع، والذي يروم وضع المواطن في قلب العملية التنموية، ليس فقط كمستفيد، بل كشريك فاعل ومسؤول في منظومة اتخاذ القرار وبلورة السياسات العمومية، قفزة هائلة في تجسيد حرص الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على انتهاج المقاربة التشاركية في تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من كافة الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

كما جاءت **الرسالة الملكية** الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية الثانية حول الجهوية المتقدمة المنعقدة بطنجة يومي 20و21 دجنبر2024، لتسلط الضوء ، ضمن رؤية ملكية سامية سديدة ومتكاملة وبعيدة المدى، على جملة من **التحديات الاستراتيجية**، أبرزها "**تحدي تعزيز الديمقراطية التشاركية على المستوى الجهوي والمحلي، تنفيذا لمقتضيات دستور المملكة، وهو ما يقتضي تفعيل إشراك المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في عملية صياغة وإعداد وتنفيذ ومراقبة، وتقييم السياسات العمومية المتخذة بمعية المجالس المنتخبة، لبلوغ الأهداف المتوخاة منها**"

وسعيا إلى مواصلة الجهود الحثيثة، والمبادرات الفعالة، لتحقيق الأهداف الفضلى والغايات النبيلة من شراكة الحكومة المنفتحة، هذه المبادرة العالمية، التي انضمت إليها المملكة المغربية سنة 2018، وانخرطت فيها جهة طنجة تطوان الحسيمة سنة 2021، من أجل دعم الديموقراطية التشاركية، والنهوض بالإدماج الاجتماعي، وتعزيز الشفافية والنزاهة، وإرساء ثقافة المسؤولية والمحاسبة، مع الاستغلال الأمثل لأدوات الرقمنة والوسائط المتعددة، بما يحقق تمكين المواطنات والمواطنين من الولوج السلس إلى المعلومات بكافة الطرق الممكنة؛

ينعقد بمدينة تطوان ،أيام 23 و 24 ماي 2025، **الملتقى الوطني للديموقراطية التشاركية** ، بمشاركة طيف واسع من الفاعلين السياسيين المحليين والجهويين والوطنيين وفعاليات المجتمع المدني وخبراء وأكاديميين، مؤسساتيين ومدنيين، تحت شعار: "**شراكة الحكومة المنفتحة: ورش تشاركي لبناء دولة حديثة ومتضامنة**"، من تنظيم المرصد الجهوي للحكامة الترابية بشراكة مع مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، وولاية الجهة، وعمالة تطوان، و بتعاون مع المجلس الإقليمي لتطوان، والمديرية العامة للجماعات الترابية، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وتنسيقية شراكة الحكومة المنفتحة بأفريقيا والشرق الأوسط، إضافة إلى جمعية جهات المغرب، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم، والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، وجامعة عبد المالك السعدي، ووكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال، والهيئة الاستشارية مع المجتمع المدني بمجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة. ويأتي اختيار مدينة تطوان لاحتضان هذا الحدث لما تتميز به من إرث حضاري غني، وكونها مدينة عريقة في تجسيد قيم التسامح والعيش المشترك والانفتاح على العالم.

وتتجلى أهداف الملتقى في:

1. **تعزيز الوعي** :التحسيس بأهمية الديمقراطية التشاركية وآلياتها بين المواطنين والمجتمع المدني والمجالس المنتخبة والسلطات المحلية.

2. **تبادل الخبرات** :توفير منصة حوارية مفتوحة لتبادل التجارب والخبرات بين مختلف الفاعلين في مجال الديمقراطية التشاركية، على المستويات المحلية والجهوية والوطنية أو الدولية.

3. **تقييم الأداء** :تقييم تجربة الجماعات الترابية والهيئات الاستشارية والمجتمع المدني المحلي والأدوار المنوطة بهم في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية. وتحديد التحديات، وتثمين النجاحات، واستعراض نقط القوة والضعف، واستشراف الفرص والمخاطر.

4. **تطوير القدرات** :تعزيز قدرات المنتخبين والموظفين في الجماعات الترابية وأطر المجتمع المدني على تطبيق مبادئ وآليات الديمقراطية التشاركية بفعالية.

5. **تشجيع المشاركة** :تشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة في صنع القرار المحلي من خلال آليات الحوار والتشاور العمومي المتاحة.

6. **تعزيز الشفافية** :تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام من خلال تمكين المواطنين من الولوج السلس للمعلومات وإشراكهم في عملية اتخاذ القرار.

7. **تحقيق التعاضد والالتقائية**: تحفيز الفاعلين على نسج علاقات مؤسساتية قائمة على التعاضد والتكاتف، وضمان مزيد من الالتقائية في البرامج التنموية، لتحقيق الأهداف المتوخاة بنجاعة، وكفاءة، وفعالية، واستدامة.

8. **إطلاق مبادرات جديدة مبتكرة**: استثمار الذكاء الجماعي للمشاركين في إطلاق مبادرات جديدة تحقق التفاعل الإيجابي المنشود بين المواطنين وجماعاتهم الترابية.

9. **الرقمنة الدامجة**: توحيد الجهود وتوطيد المبادرات المشتركة في المجال الرقمي، وجعل الوسائط التكنولوجية الحديثة والشبكات الاجتماعية قاطرة للانتقال نحو إرساء إدارة مواطنة شفافة ودامجة ترسخ مناخ الثقة بين المواطنين ومؤسساتهم المنتخبة.

ويجسد شعار: "**شراكة الحكومة المنفتحة: ورش تشاركي لبناء دولة حديثة ومتضامنة**" الرؤية الشاملة التي تسعى إلى تحويل المبادئ النظرية للديمقراطية التشاركية إلى ممارسات عملية ملموسة تساهم في تقوية وتحديث المؤسسات وتُحدث فرقًا حقيقيًا في حياة المواطنين. كما يُبرز أهمية شراكة الحكومة المنفتحة كآلية خلاقة ومبتكرة لتحويل التحديات إلى فرص تنموية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليص الفجوة بين الإدارة والمواطنين.